الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة الاتصال

حصيلة انجاز نشاطات قطاع الاتصال بعنوان تنفيذ مخطط عمل الحكومة لسنة 2020

ديسمبر 2020

حصيلة تنفيذ مخطط عمل قطاع الاتصال

الفهرس

مقدمـــــــة

I- الإطار المرجعي

- برنامج وتعليمات رئيس الجمهورية
- توصيات مجلس الوزراء
- تقرير اجتماعات الحكومة
- مخطط عمل الحكومة

II- تنفيذ برنامج وزارة الاتصال

المحور الأول :تعزيز الإطار التشريعي والتنظيمي
المحور الثاني :الرقمنة و عصرنة القطاع
المحور الثالث :التعزيز المؤسساتي والهيكلي
المحور الرابع :تثمين صورة الجزائر من خلال اتصال حيويوتنافسي
المحور الخامس : لاتصال في مواجهة كوفيد 19
المحور السادس : متفرقات

مقدمـــــــة

يعتبر الاتصال أداة أساسية لنقل المعلومات ومرافقة السياسات لمسار التطوير والدفاع وكذا ترقية حقوق الإنسان.

اليوم، أكثر من أي وقت مضى، لا يحتاج دور الاتصال في بناء الجزائر الجديدة كما طالب بها الحراك والانتخابات الرئاسية في 12 ديسمبر 2019 والاستفتاء الدستوري إلى إبراز.

في هذا السياق الخاص المميز أيضا بعلاقات دولية معقدة ووضعيات جيو سياسية حساسة ،لاسيما في محيطنا الإقليمي القريب وكذا التطور غير المراقب في أغلب الأحيان لصحافة إلكترونية عنيفة وكاذبة أحيانا، أصبحت مهمة الاتصال التزاما وطنيا يتطلب الاحترافية .

هذا هو الهدف الذي تصبو إليه وزارة الاتصال في أقرب الآجال من خلال برنامجها حيث تم إطلاق مسار التجسيد لاسيما من خلال ورشات تفكير وتعديلات لترسانتها القانونية والتدعيم المؤسساتي على عدة مستويات.

I- الاطار المرجعي

- **برنامج وتعليمات السيد رئيس الجمهورية**

التزم السيد رئيس الجمهورية من خلال التزاماته 54 في برنامجه الانتخابي **"بحرية الصحافة وتعدديتها واستقلالها وضمان احترام قواعد الاحترافية وأخلاقيات المهنة وجعلها عماد الممارسة الديمقراطيةوحمايتها من جميع أشكال الانحراف".**

تضاف التصريحات المختلفة وقرارات السيد الرئيس إلى التزاماته لاسيما من خلال المكتسبات التي أدرجها الاستفتاء الدستوري في مجال تعزيز حرية الصحافة وحماية الصحفي وكذا ترقية الإعلام الالكتروني.

توصيات مجالس الوزراء

تماشيا مع الالتزامات المشار إليها أعلاه، أكدت مجالس الوزراء من جهتها على:

- تعزيز احترافية وسائل الإعلام والصحفيين عن طريق ضمان الدعم والتشجيع الضروريين واللازمين لممارسة إعلامية حرة و مسؤولة في إطار احترام القانون والآداب والأخلاقيات؛
- ضبطوسائل الإعلام الالكترونيةقصد التصدي لمحاولات تجزئة المجتمع الجزائري لاسيما من خلال استعمال وسائل التواصل الاجتماعي؛
- ضرورة اتصال مؤسساتي تكميلي ووضع هياكل رصد إعلامية فعالة ومرافقة مؤسسات الدولة من أجل تجسيد التزامات السيدرئيس الجمهورية من خلال مخططات اتصال قطاعية؛
- تجنيد وسائل إعلام عمومية وخاصة قصد المساهمة في استرجاع ثقة المواطن في مؤسسات بلاده إضافة إلى إعادة هيكلة الصحافة العمومية بإصلاح جذري لتحسين الفعالية والتسيير لاسيما عن طريق تعميم الرقمنة عبر بوابات الصحافة على الانترنت ؛
- ضرورة التسريع بضبط الوضعية القانونية للقنوات الخاصة للتطابق مع القانون المتعلق بالسمعي البصري وحتى بالنسبة للدعائم الالكترونية؛
- الإطلاق الفوري لقناة برلمانية؛
- إطلاق قناة تلفزيونية موضوعاتية عمومية مخصصة للتعليم؛
- إطلاق قناة تلفزيونية موضوعاتية عمومية على أعلى مستوى وذات صيت دولي تخصص للذاكرة الوطنية.

- **تقاريراجتماعات الحكومة:**

خريطة الطريق لإجراءات رقمنة مؤسسات قطاع الاتصال (فيما يخص نظام الإعلام أو التجهيزات الموضوعة لهذا الغرض)

- **مخطط عمل الحكومة**

1- التوجهات المقترحة:

- ترقية الإصلاحات الدستورية والمؤسساتية والسياسات العمومية، ورشات هامة للجمهورية الجديدة؛
- ضرورة الاستجابة للطوارئ الرقمية؛
- توسيع مجال حرية التعبير وحرية الصحافة وحرية التواصل؛
- تحديد القواعد الواضحة التي تؤطر الالتزام الأخلاقي بقوة القانون.

يتطلب تنفيذ هذه التوجهات أعمالا تتمحور حول مايلي:

- مراجعة جوهرية للقانونين المتعلق بالإعلام والسمعي البصري مع لاسيما امتثالالقنوات التلفزيونية التي تبث من الخارج للقانون الجزائري وتشجيع إنشاء إذاعات في الفضاء الهرتزي وعلى الواب.كماسيتم تحديد الأطر القانونية للإشهار وسبر الآراء والصحافة الرقمية.
- تنظيم فاعلي الإعلام والاتصال في إطار جمعيات ونقابات مهنيةوإخضاعالممارسة الحرة للنشاط الإعلامي لأخلاقيات المهنة التي سيتم الدفاع عنها في أطر منظمة.

II- تنفيذ برنامج وزارة الاتصال

يندرج مخطط عمل قطاع الاتصال في إطار برنامج السيد رئيس الجمهورية الذي ينص على إستراتيجية إعادة بناء الدولة ومؤسساتها على أسس صحيحة وإنعاش اقتصادي واجتماعي وثقافي.

فيما يتعلق بالاتصال بصفة عامة، يكرس برنامج السيد رئيس الجمهورية تعزيز ممارسة حرية التعبير في إطار دولة القانون وتطوير الديمقراطية والتطور الاقتصادي والإنساني وحماية صورة ومصالح الجزائر على الصعيد الدولي.

في هذا الإطار، تقوم وسائل الإعلامبدور من الدرجة الأولى، لذلك ينص مخطط عمل الحكومة على متابعة تنفيذ مخطط إنعاش قطاع الاتصال استنادا على الإستراتيجية التي درسهااجتماع الحكومة بتاريخ 23 فيفري 2020.

فتحت وزارة الاتصال باعتبارها دعامة وناقل للاتصال المؤسساتي و التي تحضى بصلاحيات تطوير وسائل الإعلام العمومية والخاصة على حد سواء، عدة ورشات لإعادةالإصلاح قصد تقوية عمود التلفزيون والإذاعة المسموعة والبث الإذاعي والتلفزي لجعلها متوافقة مع المعايير الدولية.

ورشات تخص أيضا إعادة هيكلة الصحافة العمومية، مسار سيتوج بوضع نظام قانوني قصدتحيين التكفل بالمسائل التنظيمية والأخلاقية لمجمل مهن الاتصال.

يتعين اليوم، تزويد مجمل القطاع بوسائل أكثر للعمل والقيام بكافة الإصلاحات التي يحتاجها لعصرنته ومواكبة المعايير المستخدمة في البلدان المتقدمة.

اتخذت إجراءات هامة من شأنها السماح للاتصال الاستفادة من مسارتأهيل وتطوير، إذ أن هذه المحاور الكبرى للإستراتيجية تدعم إنعاش قطاع الاتصال.

يتعلق الأمر أساسا:

المحورالأول :تعزيز الإطار التشريعي والتنظيمي

استناداإلى مخطط عمل الحكومة، شرعت وزارة الاتصال بإصلاحات رئيسية وشاملة ومنسقة بهدف مراجعة شاملة وتشاركية للنصوص القانونية و التنظيمية التي تحكم القطاع.

خصصت هذه العملية لأخذ بعين الاعتبار التطورات التي يشهدها قطاع الإعلام والاتصال والاستجابة لتطلعات المواطنين من حيث الاتصال الموثوق والحر والمسؤول والمتمثلة فيما يلي:

- **العمليات المنجزة:**
  - **مرسوم تنفيذي رقم 20- 332مؤرخ في 22 نوفمبر 2020 يحدد كيفيات ممارسة نشاط الإعلام عبر الانترنت ونشر الرد أو التصحيح عبر الموقع الالكتروني .**

تطبيقا لأحكام المادتين 66 و113 من القانون العضوي رقم 12-05 المؤرخ في 12 يناير سنة 2012 المتعلق بالإعلام، بادرت وزارة الاتصالبمرسوم تنفيذي يحدد

كيفيات ممارسة نشاط الإعلام عبر الانترنت وكذا نشر رد أو التصحيح على الموقع الالكتروني و الذي تم نشره في الجريد الرسمية رقم 70.

حسب أحكام هذا المرسوم يتعين على مديري أجهزة الإعلام عبر الانترنت الراغبين بالاعتراف بخدمتهم الإعلامية عبر الانترنت إيداع تصريح مسبق أمام السلطة المؤهلة بغرض التسجيل ومراقبة صحة المعلومات.

كما يجب أن يكون الموقع الالكتروني المستضيف لنشاط الإعلام عبر الانترنت موطنا حصريا ماديا و منطقيا في الجزائر على امتداد اسم النطاق «.dz.».

- **مشروع مرسوم تنفيذي يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 12-212 المؤرخ في 17 جمادى الثانية عام 1433 الموافق 9 مايو سنة 2012 المحدد للقانون الأساسي للمؤسسة العمومية للبث الإذاعي والتلفزي في الجزائر**

ان تعديل هذا المرسوم مرتبط بإطلاق القمر الصناعي الكوم سات1للوكالة الفضائية الجزائرية كون بث القنوات الأجنبية عبر الساتل الكوم سات1 يتطلب إطار قانوني ملائم .

وسعيا إلى تمكين المؤسسة العمومية للبث الإذاعي والتلفزي في الجزائر من القيام بنشاطات تجارية في مجال البث الإذاعي والتلفزي تمتالمصادقة في اجتماع الحكومة المنعقد بتاريخ 02 ديسمبر 2020 على مشروع المرسوم التنفيذي الذي يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 12-212 المؤرخ في 17 جمادى الثانية عام 1433 الموافق 9 مايو سنة 2012المحدد للقانون الأساسي للمؤسسة العمومية للبث الإذاعي والتلفزي في الجزائر.

وعليه، فإن تعديل هذا المرسوم التنفيذي سيمكن المؤسسة العمومية للبث الإذاعي والتلفزي من إبرام كل عقد تجاري بمقابلقصد البث المباشر عبر الساتل لبرامج القنوات السمعية البصرية التي تحوز على نظام نهائي للبث خارج التراب الوطنيبعد موافقة الوزير المكلف بالاتصال .

- **مشروع مرسوم تنفيذي يعدل المرسوم التنفيذي رقم151-14مؤرخ30 أبريل لسنة 2014يحدد تشكيلة اللجنة المكلفة بتسليم البطاقة الوطنية للصحفي المحترف وتنظيمها وسيرها**

تعتزم وزارة الاتصال تعديل هذا المرسوم قصد التمكن من تنصيب اللجنة الدائمة المكلفة بتسليم البطاقة الوطنية للصحفي المحترف من خلال تنظيم الانتخابات لاختيار الصحفيين ومدراء وسائل الإعلام الممثلين في هذه اللجنة الدائمة .

حيث أن اللجنة المؤقتة المشار إليها في هذا المرسوم لا يمكن أن تنظم الانتخابات، حيث كان من المفروض أن تنتهي من مهامها في مدة أقصاها سنة أي "من 22جويلية2014 إلى 22جويلية2015" طبقا لأحكام المادة 35 من المرسوم 14-151 المذكور أعلاه ومددت الآجال إلى غاية 2016 .

وبالرغم من الآجال الإضافية لم تتمكنهذه اللجنة المؤقتة من انجاز سوى جزء من مهامها ألا وهي تسليم بطاقة التعريف الصحفي المحترف في حين أن تنظيم الانتخابات لاختيار الصحفيين و مدراء وسائل الإعلام المكونين لهذه اللجنة لم يتم تجسيدها بسب استنفاذ الآجال القانونية .

- **مشروع قرار يتضمن فتح الإعلان عن الترشح لمنح رخص إنشاء خدمات البث التلفزيوني الموضوعاتية.**

إن فتح الإعلان عن الترشح يعتبر الإجراء المعتمد من المشرع لاختيار خدمات الاتصال السمعي البصري الموضوعاتية المرخصة بالممارسة في الجزائر.

إن الإعلان عن الترشح يحدده الوزير المكلف بالاتصال بموجب قرار حسب ما تنص عليه المادة 3 من المرسوم التنفيذي رقم 16-220 المؤرخ في 8 ذي القعدة عام 1437 الموافق لـ11 غشت سنة 2016المحدد لشروط و كيفيات تنفيذ الإعلان عن الترشح لمنح رخصة إنشاء خدمة اتصال سمعي بصري موضوعاتي

في هذا الإطار يقترح وزير الاتصال بادرت مشروع قرار يتضمن فتح الإعلان عن الترشح لمنح رخص إنشاء خدمات البث التلفزيوني الموضوعاتية، وهو متواجد حاليا على مستوى الوزارة الأولى من اجل التقييم والموافقة قبل إرساله إلى الأمانة العامة للحكومة.

سيحدد هذا القرار عدد خدمات البث التلفزيوني الموضوعاتية والقدرات والخصائص التقنية للبث و وكذا الوثائق المكونة لملف الترشح .

وانطلاقا إلى كون أن هذه التجربة ستكون الأولى من نوعها في بلادنا ونظرا للقدرات التقنية المتوفرة من حيث البنى التحتية للبث، فإن الإعلان عن الترشح يتعلق كمرحلة أولى بمنح الرخص لأربعة وعشرون(24) قناة تلفزيونية موضوعاتية للبث عبر الساتل"الكوم سات 1"

وسيتم رفع عدد القنوات التلفزيونيةفي حالة توفر البنى التحتية للبث، علما أن الساتل"ألكوم سات1" يتوفر على القدرات اللازمة لذلك .

ويتعلق هذا القرار بالقنوات التلفزيونية الموضوعاتيةالتالية:الأحداث، الثقافة، الشباب، فن الطبخ، الاكتشافات ،المسلسلات والترفيه، الرياضة.

- **مشروع مرسوم تنفيذي يحدد شروط وكيفيات ممارسة نشاط وكالات الاتصال.**

تسير حاليا نشاطات وكالات الاتصال بموجب أحكام القانون التجاري ويعتبر التنظيم الساري المفعول هذا النشاط الخاص، نشاطا تجاريا بحتا كما هو شأن النشاطات الخاضعة للتسجيل في السجل التجاري وذلك في غياب إطار قانوني يحدد شروط وكيفيات ممارسة هذا النشاط الذي ولد تجسيده من حيث التطبيق التجاري حالات غير مراقبة غالبا ما تضر بمصالح الدولة والمستهلك.

انطلاقا من إدراك القطاع المكلف بالاتصال للانعكاسات السلبية التي يمكن أن تنجر عن هذه النشاطات في حالة عدم اتخاذ إجراءات تأطير عاجلة لها، يقترح مشروع مرسوم تنفيذي يحدد شروط وكيفيات ممارسة وكالات الاتصال طبقا لأحكام المادة 130 من القانون العضوي رقم 12-05 المؤرخ في 12جانفي2012 المتعلق بالإعلام .

في هذا الإطار، يخضع مشروع المرسوم ممارسة هذا النشاط إلى رخصة تسلمها الوزارة المكلفة بالاتصال .

ان مشروع المرسوم التنفيذي المذكور أعلاه ، متواجد حاليا على مستوى الأمانة العامة للحكومة قصد المطابقة القانونية .

- **أعمال في طور الإنجاز:**

- **مراجعة القانون العضوي رقم 12-05 المتعلق بالإعلام والقانون 14-04 المتعلق بالنشاط السمعي البصري :**

في إطار المطابقة مع الأحكام المحددة في الدستور الجديد 1 نوفمبر 2020، لاسيما المادة 54، شرعت مصالح وزارة الاتصال في دراسة حول صياغة مشروع تمهيدي لقانون عضوي يعدل القانون العضوي رقم 12-05 المؤرخ في 12 يناير 2012 المتعلق بالإعلام ومشروع تمهيدي لقانون يعدل القانون رقم 14-04 المؤرخ في 24 فبراير 2014 المتعلق بالنشاط السمعي البصري.

من المفروض أن يدرج المشروع التمهيدي للقانون العضوي المتعلق بالإعلام، احكاما جديدة تضمن الحق في إنشاء صحف، فور إيداع تصريح في إطار احترام القانون ومبادئ الدولة ومبادئ الأمة الجزائرية بعيدا عن خطابات الكراهية والتمييز، إلى جانب إدراج أحكام تسمح للأشخاص المعنوية الخاضعة للقانون الجزائري بفتح قنوات عامة.

كما يجب التنويه إلى أن مراجعة القانون العضوي المتعلق بالإعلام ستؤدي حتما إلى مراجعة القانون المتعلق بالسمعي البصري.

وعليه، سينص هذان المشروعان التمهيديان للقانون أيضا، على أن تعليق الصحف والنشريات والقنوات التلفزيونية والإذاعية والمواقع والصحف الالكترونية، لا يتم إلا بموجب حكم قضائي.

-مشروع تمهيدي لقانون يتعلق بالأنشطة الاشهارية

يشكلالإشهار أداة هامة في إرساء اقتصاد السوق حيث يحتل الإشهار ،حاليا في بلادنا مكانة مرموقة ضمن النشاطات الاجتماعية الاقتصادية، نتيجة للعرض المتزايد للأملاك والخدمات وكذا ظهور تكنولوجيات الإعلام والاتصال الحديثة.

يتميز المجال التنظيمي للنشاطات الاشهارية بوجود العديد من الأحكام المبعثرة عبر النصوص التشريعية والتنظيمية الخاصةبعدة قطاعات.

وعليه، أصبح التكفلبالقواعد المطبقة على ممارسة النشاطات الاشهارية من خلال قانون ضرورة حتمية تهدف إلى سد الفراغ القانوني .

لهذه الأسباب، بادر قطاع الاتصال بمشروع تمهيدي لقانون يتعلق بالإشهار قصد تنظيم النشاطات الإشهارية وتحديد القواعد المتعلقة بممارستها وهو في طور الانتهاء "متواجد على مستوى المصالح المعنية قصد الإثراء "

كتدابير انتقالية تم وضع 15 معيار متعلق بتوزيع الاشهار العمومي من قبل الوكالة الوطنية للنشر و الاشهار و التي ستدخل حيز التنفيذ ابتداءا من جانفي 2021.

- **مشروع تمهيدي لقانون يتعلق بسبر الآراء :**

تحتل مسألة سبر الآراء في الوقت الراهن مكانة هامة في الحياة اليومية لاسيما في الحياة الاقتصادية والسياسية.

مع تطور حياة التعددية والديمقراطية وتنوعالآراء وتراكمها في المجتمع وانفتاح الاقتصاد الوطني، بات من الضروري تحديد الإطار القانوني المتعلق بممارسة نشاطات سبر الآراء.

وعليه، أصبح التكفلبالقواعد المطبقة على ممارسة نشاط سبر الآراء من خلال قانون ضرورة حتمية تهدف إلى سد الفراغ القانوني.

يكرس المشروع التمهيدي للقانون حول نشاطات سبر الآراء حرية ممارستها في إطار احترام التشريع والتنظيم المعمول بهما.

يخضع المشروع التمهيدي للقانون ممارسة نشاطات سبر الآراء لشروط الاحترافية والكفاءة بهدف ضمان صحة النتائج، إلى جانب إنشاء لجنة وطنية لسبر الآراء تتكفل بمراقبة هذا النشاط .

لهذه الأسباب، بادر قطاع الاتصال بمشروع تمهيدي لقانون يتعلق بسبر الآراء قصدتنظيم هذا النشاط وتحديد القواعد المتعلقة بممارسته و هو في طور الانتهاء.

المحور الثاني :<u>الرقمـــــــنة</u> وعصرنة القطاع :

إن التكفل "بالكل الرقمي" حتمية يفرضها تطور التكنولوجيات الجديدة للاتصال والإعلام الذي يجعل من الإعلام الالكتروني الوسيلة المناسبة في كل شكل من أشكال الاتصال والإعلام.

موازاة مع تسهيل الولوج والتبادل الفوري الذي تقدمه الرقمنة، للأسف يستعملها البعض لأغراض تشوه كل الأخلاقيات وتنتقص من الأخلاقيات والمسؤولية المهنية.

وعليه، يعتبر ضبط هذا المجال أولوية في برنامج الوزارة ، خاصة مع إصدار بتاريخ 25 نوفمبر 2020 المرسوم التنفيذي الذي يسير وسائل الإعلام الالكترونية في الجزائر.

كما أن تثمين استغلال الساتل الجزائري للاتصالات السلكية واللاسلكية "الكوم سات 1" في مجال البث الإذاعي والتلفزي،يساهم لاسيما في فتح المجال السمعي البصري ويشكل أيضا أولوية أخرى لقطاع الاتصال.

من بين الأعمال المنجزة في هذا المجال ، نذكر:

في إطار رقمنة البث التلفزيوني والإذاعي في الجزائر، تم الشروع منذ 17 جوان 2020 في وقف البث التماثلي التلفزيوني الأرضي وتعويضه بشبكة إرسال للتلفزيون الرقمي الأرضي.

سيسمح وقف البث التلفزيوني التماثلي الأرضي للجزائر من استرجاع ترددات VHF واستعمالها في البث الإذاعي الرقمي الأرضي.

ستسمح هذه التكنولوجيا الرقمية الاستجابة لأي احتياج جديد محتمل فيما يخص البرنامج المزمع بثه ، كون ان الإذاعة الرقمية الأرضية ستسمح ببث 15 قناة إذاعية رقمية (باقة راديو) عبر تردد واحد بفضل معيار البث الصوتي الرقمي.

وضع شبكة النقل الأرضي عبر الحزم الهرتزية الرقمية التي تربط عدة مواقع شمال البلاد والهضاب العليا و التي ستسمح بتوجيه المضامين نحو مواقع البث وكذا تبادل البرامج (مساهمة).

مشاريع أخرى ذات صلة مبرمجة، يتعلق الأمر أساسا:

- إدراج الإذاعة الرقمية: انتشار الإذاعة الرقمية الأرضية والتكفل بالقنوات الإذاعية المستقبلية المرخصة، تتميز هذه التكنولوجيا الرقمية ببث عدد أكبر من القنوات (9 إلى 18 إذاعة عبر الترددات) مقارنة ب FM بجودة استماع أفضل ومصالح ذات قيمة مضافة (إدراج صور، معلومات حركة المرور..)، وستشرع الإذاعة الرقمية الأرضية على عدة مراحل مع مرحلة اختبار وتعميم خلال السنوات الخمسة القادمة ،حيث ستمكن هذه المرحلة من تحديد التصور التقني للشبكة الرقمية للبث وإدراجها في السوق الجزائري للتمكن من تعميمها والتكفل ببث بعض القنوات الإذاعية المستقبلية المرخصة.
- نذكر انه في إطار برنامج الرقمنة ، تم تبليغ المؤسسة العمومية للبث الإذاعي والتلفزي في الجزائر بتاريخ 06/12/ 2019 بعملية من أجل رخصة برنامج 107500.00 kda"اقتناء ووضع حيز الخدمة تجهيزات وأنظمة للمنشآت القاعدية للشبكة، الاتصال الموحد وفيديو المراقبة ip للمؤسسة العمومية للبث الإذاعي والتلفزي في الجزائر.

في إطارتثمين استغلال الساتل الجزائري للاتصالات السلكية واللاسلكية الكوم سات1 وتبعا لتعليمة السيد الوزير الأول، أبرمت المؤسسة العمومية للبث الإذاعي والتلفزي في الجزائر، بالتنسيق مع الوصاية والقنوات الخاصة بروتوكول تفاهم للبث المباشر لبرامج التلفزيونية : الهقار، الحياة، الجزائرية وان، الشروق بشكل عالي الوضوح والشروق للأخبار، نوميديا، النهار على الساتل الكوم سات 1 ، على سبيل الاختبار لمدة 3 أشهر ابتداء من 1 نوفمبر 2020، حيث وضعت الوكالة الفضائية الجزائرية القدرة الساتلية تحت تصرف المؤسسة العمومية للبث الإذاعي والتلفزي في الجزائر.

في إطار بث القنوات الجديدة الثلاث للمؤسسة العمومية للتلفزيون (القناة السادسة، القناة السابعة المعرفة، القناة الثامنة الذاكرة) تم الشروع في:

- بث القناة التلفزيونية السادسة للمؤسسة العمومية للتلفزيون في شكل معياري الوضوح على الساتل الكوم سات 1 والساتلSES 4 وكذا الشبكة الأرضية الرقمية والقناة السادسة في شكل عالي الوضوح على الساتل الكوم سات 1 والساتلEUTELSAT7WA.

- بث القناة التلفزيونية السابعة المعرفة للمؤسسة العمومية للتلفزيون في شكل معياري الوضوح على الساتل الكوم سات 1 و EUTELSAT7WA
- بث القناة التلفزيونيةالثامنة الذاكرة للمؤسسة العمومية للتلفزيون في شكل عالي الوضوح على الساتلالكوم سات 1 والساتلEUTELSAT7WA

قصد تحسين المردود والاستجابة لاحتياجات المواطنين في مجال البث الإذاعي و التلفزي :

- تم الشروع في 2020 في تجديد العقد المتعلق ببث الموجات القصيرة لبرنامج إذاعي خاص لتغطية منطقة الساحل من 17 أكتوبر 2020 إلى 16 أكتوبر 2021 وذلك في انتظار استكمال مشاريع تجسيد محطات بث على الموجات القصيرة ببشار وورقلة.
- توجد عدة شبكات في الخدمة وفي تطور مستمر قصد توسيع التغطية السكانية ورفع قدرات البث: شبكة تلفزيونية تماثلية تسمح ببث البرنامج الوطني وكذا برنامج القناة الرابعة الأمازيغية مع تغطية جزئية.

ج-<u>المحور الثالث :التعزيز المؤسساتي والهيكلي</u> :

تدعم الحقل الإعلامي الوطني بإنشاء قنوات عمومية جديدة، يتعلق الأمر بالقناة السادسة و القناة السابعة "المعرفة" و القناة الثامنة "الذاكرة "الموجهة على التوالي للعائلة الجزائرية وترقية المعرفة وحماية تاريخنا المجيد وكذا نقله للأجيال القادمة.

<u>المحور الرابع :تثمين صورة الجزائر من خلال اتصال حيوي و تنافسي</u> :

اتخذت المرافقة الإعلامية للتطورات المسجلة على الساحة الوطنية لاسيما ذات الصلة ببناء جزائر جديدة على أسس صلبة لحقوق الإنسان، الحوكمة الرشيدة، الآداب الاجتماعية، الاقتصاد القوي والتنافسي أشكالا مختلفة.

بهذه الصفة، أجرى السيد وزير الاتصال عدة حوارات لوسائل الإعلام الجزائرية والأجنبية ،كل الدعائم مشتركة، منها المواقع الالكترونية.

سمحت هذه الحوارات بإبراز الجهد الذي تبذله الدولة قصد تجسيد البرنامج المشار إليه أعلاه وتأكيد موقف بلادنا بالنسبة للأحداث الحالية منها الامن الإقليمي ومحاربة الإرهاب ودعم القضايا العادلة واحترام مبدأ عدم التدخل في القضايا الداخلية للبلدان.

المحور الخامس :الاتصال في مواجهة كوفيد19

وصفت بأنها "حرب صحية" إذ تم الشروع في محاربة وباء كوفيد19 الذي اجتاح الجزائر ابتداء من 25 فيفري 2020، منتصف مارس،ووضعت هيئات ومؤسسات الصحافة التي كانت في خضم التحول في امتحان صعب.

بما أن قطاع الاتصال معني مباشرة على مستوى المخطط العملي بتطبيق تعليمات السلطات العليا للبلاد لاسيما تعليمات رئيس الجمهورية لتجسيد أعمال تتعلق بالتحسيس والإعلام والوقاية.

مواجهة لهذه الوضعية، أسهمت وزارة الاتصال كافة هياكلها ومؤسساتها قصد ضمان اتصال دائم وسهل الولوج يهدف إلى إعلام المواطن حول وباء كورونا في آنه والتصدي للإعلام المضلل والخطاب المتشائم الذي تنقله بعض وسائل الإعلام.

بهذه الصفة، تم اتخاذ بعض الإجراءات منها:

- تشكيل خلية استماع ومتابعة تتكون من الإطارات السامية للوزارة؛
- إعداد خلية الرصد تقرير يومي على دعامة الكترونية يتعلق بتطورات الوباء على المستوى الوطني والدولي ؛

- تجسيد مخطط الاتصال المؤسساتي الذي يعتمد أساسا على تغطية إعلامية صحفية فيما يخص كوفيد19 وإعداد قائمة الأشخاص ذوي كفاءة والمؤهلين للتدخل من خلال وسائل الإعلام ،كل الدعائم مشتركة، (أئمة، باحثون، مختصون في علم الأحياء والأمراض المعدية...)؛
- بث معلومات وتنظيم حملات وقائية وتحسيسية (حصص، أيام مفتوحة، ملصقات وومضات إشهارية باللغتين الوطنية والأجنبية) لاسيما من خلال الاتصال السمعي البصري، الالكتروني ووسائل الإعلام الجوارية (قنوات-إذاعات/ محطات – تلفزيونات محلية)؛
- اتخاذ الصحف (الورقية) ابتداء من 10 مارس 2020 لمخطط إعلامي وكل الإجراءات الوقائية التي أقرتها وزارة الصحة والسكان والامتثال للمرسوم التنفيذي رقم 20-69 المؤرخ في 21 مارس 2020 ولتوصيات "اللجنة الوطنية لرصد ومتابعة تطور وباء كوفيد19".

<u>المحور السادس :متفرقات :</u>

- **إعادة هيكلة المؤسسات العمومية الاقتصادية لقطاع الاتصال**

إن وزارة الاتصال في طور استكمال إجراءاتإعادة هيكلة المؤسسات العمومية الاقتصادية لقطاع الاتصال وذلك تطبيقا للائحة رقم 06، الدورة 152لمجلس مساهمات الدولة بتاريخ 2أفريل2017 لتشكيل 3 مجمعات متخصصة حسب نوعية نشاطات حيث تضم حقائب المؤسسة العمومية الاقتصادية،مجمع للطباعة، مجمع الصحافة المكتوبة، مجمع الإشهار والنشر.

- **تهيئة وتخصيص المقر الجديد لوزارة الاتصال**

فيما يخص متابعة عملية الاستثمار المسجلة بعنوان وزارة الاتصال المتعلقة بتهيئة و تجهيز المقر الجديد لوزارة الاتصال، تم الشروع سنة 2020 في إعادة بعث العملية المذكورة.

تجدر الإشارة إلى أن العملية عرفت انقطاعا و توقف للأشغال منذ عدة سنوات و الذي اثر بصفة كبيرة على المشروع وذلك بسبب الشركة المتعاقدة البرتغالية مما أدى إلى فسخ العقد المبرم بين الوزارة و المؤسسة البرتغالية .

سمحرفع التجميد عن العملية من قبل مصالح الوزارة الأولى استئناف الأشغال و إنشاء حساب عام نهائي.

و على هذا الأساس،فإن استكمال ما تبقى من الأشغال المحددة في الحساب العام النهائي عرف خلال سنة 2020 تطورا ملحوظا في تنفيذ الأشغال و تجهيز المقر الجديد مما سمح الشروع في شغل المقر الجديد لوزارة الاتصال.

- **تنظيم الطبعة السادسة لجائزة رئيس الجمهورية للصحفي المحترف بعنوان "رقمنة، جسرنحو الجزائر الجديدة"، بتاريخ 22 أكتوبر 2020.**
- **المشاركة مع دعم كبير للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات بمناسبة الانتخابات الرئاسية والاستفتاء بتاريخ1نوفمبر 2020.**